المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

د. أحمد علي الكاديكي*
د. هدى مسعود البدري**
أ. ناجي علي الكاديكي***

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان للمعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي تأثير على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم اتباع المنهج التجريبي واستخدام استمارة الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات المطلوبة، إذ وجهت الاستمارة إلى إدارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لمحتوى تقرير المراجع الخارجي غير المتحفظ (النظيف) على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، بينما يوجد تأثير سلبي لمحتوى تقرير المراجع الخارجي المتحفظ.

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الدراسة توصي بضرورة أن تتفق المصارف التجارية الليبية على أن يقوم العملاء بإرفاق تقرير المراجع الخارجي مع القوائم المالية قبل النظر في طلبات التسهيلات الائتمانية، وأن لا يمنح أي تسهيل إلا بعد الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي والبيانات المالية التي تمت مراجعتها للنشاط المطلوب تمويله، وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة الاهتمام بتقرير المراجع الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب التركيز على البعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي باعتباره يقوم بدور مهم في بناء شخصية المراجع الخارجي التي يتوقف عليها جودة الأداء المهني له.

مفتاح الكلمات: المحتوى المعلوماتي–تقرير المراجع الخارجي–الائتمان المصرفي.

*- محاضر بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
**- محاضر بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
***- محاضر مساعد متعاون بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1.1 مقدمة ومشكلة الدراسة:

على الرغم من العلاقة الوطيدة بين المحاسبة والمراجعة إلا أن كل منهما يتميز عن الآخر، فالمحاسبة تمثل مجموعة من النظريات والمبادئ والإجراءات التي يكون لها تأثير مباشر على المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية، في حين تمثل المراجعة مجموعة من المعايير والإجراءات التي تُعنى بفحص واختبار البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية بغرض التأكد من دقتها ودرجة الاعتماد عليها (توماس، هنكي،1997).

كما أن القوائم المالية التي تنشرها الشركات وما تحتوي عليه من معلومات تمثل المصدر الرئيس للعديد من الجهات المستخدمة لتلك المعلومات كالمصارف والدائنين والمحللين الماليين وحملة الأسهم والأجهزة الحكومية وغيرهم من المستخدمين الآخرين، إذ يتوافر لكل هذه الجهات المعلومات الضرورية واللازمة التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة (عاشور،2001).

فالمصارف التجارية تهتم عند اتخاذ قرار منح الائتمان بدراسة وفحص القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان باعتبارها تمثل المصدر الرئيس للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ مثل هذه القرارات، وبالتالي فإن جودة تلك القرارات تعتمد على مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان (مطر،2010)، كما يمثل تقرير المراجع الخارجي وما يحتويه من معلومات أساس مصداقية تلك القوائم وأساس الثقة التي يمكن أن تمتد إلى كافة المستخدمين من خلال ما يتخذونه من قرارات تتوقف فعاليتها على الإدراك السليم والفهم الصحيح للرسائل

المحولة من خلال تقرير المراجع الخارجي وبما ينعكس في النهاية على جودة القرارات المتخذة (عاشور،2001).

وعلى هذا فإن أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي تنبع من درجة الثقة التي يضيفها إلى القوائم المالية المنشورة للشركات، لهذا فقد ألزمت التشريعات المهنية المختلفة الشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تكون مرفقة بتقرير المراجع الخارجي، لبيان مدى صدق وعدالة تلك القوائم في التعبير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي (غريب،2007).

وقد أكد في هذا الشأن مصرف ليبيا المركزي وفقاً لنص المادة (79) من القانون رقم (1) لسنة 2005م بأن يضع مجلس إدارة كل مصرف السياسة الائتمانية التي يقررها مصرف ليبيا المركزي بخصوص القواعد المنظمة لمنح الائتمان والإجراءات الواجب اتباعها للتأكد من الجدارة الائتمانية ومدى قدرة النشاط الممنوح من أجله الائتمان للوفاء بتلك الالتزامات مع التأكد من تقديم كافة الضمانات.

وعليه فإن مانحي الائتمان بالمصارف التجارية بحاجة إلى معلومات موثوقة من طرف ثالث (محايد) على علاقة بالعميل (الشركة طالبة الائتمان) وعلى دراية كافية بتفاصيل مركزه المالي ومعاملاته مع الدائنين، ولاشك أن المراجع الخارجي يمكن أن يكون هو ذلك الطرف (لطفي،2008)، هذا بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يكون المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي مصدر مهم للمعلومات التي يُعتمد عليها عند اتخاذ العديد من القرارات؛ وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

– ما مدى تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية؟

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مدى تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية من وجهة نظر مانحي الائتمان.

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في أنها قد تساعد مانحي الائتمان بالمصارف التجارية من خلال لفت انتباههم إلى أهمية ودور تقرير المراجع الخارجي في العملية الائتمانية كأحد الأسس التي من الممكن أن يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

4.1 فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسة واحدة مفادها أنه:

– لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1– لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ، مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

2– لا يؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

5.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التجريبي من خلال تصميم استمارة استبيان تتكون من جزئين جزء ميداني وجزء تجريبي يتمثل في الحالات العملية الافتراضية، حيث تضمنت الحالة الأولى تقريراً للمراجع الخارجي الذي يبدئ فيه رأياً غير متحفظ

(نظيف) على القوائم المالية الافتراضية المنشورة للشركة طالبة الائتمان، أما الحالة الثانية فتتضمن تقريراً يبدي فيه المراجع الخارجي رأياً متحفظاً على نفس القوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان، مع تقديم جميع البيانات والمستندات المطلوبة من قبل المصرف.

6.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (12) مصرفاً تجارياً مقيداً بمصرف ليبيا المركزي، أما عينتها فتتمثل في إدارات الائتمان بالإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان، ممثلة في مديري إدارة الائتمان أو من ينوب عنهم ورؤساء الأقسام والموظفين بإدارات الائتمان.

7.1 حدود ونطاق الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة مانحي الائتمان بالإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان، وعليه فهي تقتصر على دراسة أثر تقرير المراجع الخارجي المتحفظ وغير المتحفظ (النظيف) على قرار منح الائتمان باعتبار أنهما من أكثر أنواع التقارير التي يصدرها المراجع الخارجي وشائعة الانتشار في الواقع العملي، وبالتالي لا يدخل ضمن هذه الدراسة باقي أنواع التقارير الأخرى التي يصدرها المراجع الخارجي.

8.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقرير المراجع الخارجي ومدى تأثيره على مستخدمي القوائم المالية، كالمستثمرين والمحللين الماليين والأجهزة الحكومية والمقرضين ومن بينهم متخذي قرارات منح الائتمان، ومن هذه الدراسات دراسة (جربوع وأبو معمر، 2005) التي هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد

مستخدمي القوائم المالية من المصارف والمؤسسات المالية والمساهمين والمحللين الماليين في قطاع غزة على تقرير المراجع الخارجي، ومدى أثره على سلوك مستخدميه في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل، وتوصلت الدراسة إلى أن لتقرير المراجع تأثيراً كبيراً على قرار الاستثمار والتمويل، كما يعد تقرير المراجع ذا أهمية كبيرة لأنه يعطي رأياً واضحاً وجازماً في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، ولكي يفي تقرير المراجع باحتياجات مستخدمي التقرير، لابد أن يتوافر فيه المصداقية ليكون بالإمكان الثقة والاعتماد على ما يحتويه من معلومات تساعد المستخدمين لدراسة قرار الاستثمار والتمويل.

كما هدفت دراسة (غريب، 2007) إلى التعرف على مدى توافر الخصائص المرغوبة في تقرير المراجع الخارجي باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية، وأثر المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير على هؤلاء المستخدمين عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار أو التمويل في البيئة المصرية، ممثلين في المصارف والمستثمرين في أسهم الشركات، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية تجريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاقاً بين مستخدمي القوائم على أن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في التقرير، كما أن تقرير المراجعة الذي يبدي فيه المراجع الخارجي رأياً متحفظاً يؤثر على القرارات الاستثمارية لمستخدمي القوائم المالية، مقارنة بتقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ، وإن كان هذا التأثير محدوداً إلى حد ما.

أما دراسة (الدويري، 2009) فقد هدفت إلى اختبار ما إذا كانت المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي تأثير على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية المصرية، مع تحديد درجة تأثير كل نوع من أنواع الرأي التي

قد يبديها المراجع في هذا التقرير، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وجوهري لتقرير المراجع غير المتحفظ (النظيف)، بينما يوجد تأثير سلبي وجوهري لباقي أنواع التقارير الأخرى التي بخلاف التقرير غير المتحفظ على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية المصرية.

كما هدفت دراسة (الأجهورى، 2010) إلى اختبار العلاقة بين رأي المراجع الخارجي وسلوك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية المصرية، وذلك كأحد محددات هذا القرار وتقييم تقرير المراجع الخارجي ومدى إمكانية وفائه باحتياجات مانحي الائتمان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثيراً لنوع الرأي على إدراك مستخدمي التقرير لمحتوى المعلومات بالتقرير، كما أن هناك إدراكاً تاماً للأهمية النسبية لدور المراجع والقيمة المحققة التي تضاف للمعلومات، مما يؤدي إلى زيادة الثقة فيما تحتوي عليه القوائم المالية من معلومات والاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

أما دراسة (الأسود، 2011) فقد كان هدفها الرئيس تحليل مدى قدرة مستخدمي القوائم المالية على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجع الخارجي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه لا يوجد اتفاق بين فئات الدراسة حول طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجع والمحددات التي تحدد القدرة على إدراكه وفهمه، كما أكدت على وجود علاقة إيجابية بين تقرير المراجع الخارجي (النظيف–المتحفظ) واتخاذ قرار منح الائتمان في البيئة المصرية.

وهذا ما أكدته دراسة (الزبدية والذنيبات، 2012) التي قامت على اختبار أثر تقرير المراجع الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن تقرير

المراجع الخارجي يعد مصدراً من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها مانحو الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية، إذ أشارت نتائجها إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين التقرير النظيف والتقرير المتحفظ في التأثير على قرار مانح الائتمان، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع تقرير المراجع المتحفظ في التأثير على القرار الائتماني.

كما هدفت دراسة (Kabajeh et. al, 2012) إلى قياس مدى ملاءمة وكفاية مستوى إدراك وإقناع محتوى تقرير المراجع الخارجي لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل المديرين بالشركات ومانحي الائتمان بالمصارف التجارية الاردنية، بالإضافة إلى قياس توافق هذا التقرير مع معايير المراجعة الدولية، وخلصت النتائج إلى أن محتوى تقرير المراجع ملائم وكاف ولكنه غير محايد تماماً بالنسبة إلى اتخاذ القرارات مثل هذه القرارات، وبالتالي لا يساهم بشكل إيجابي في قرارات منح الائتمان، كما أن محتواه لم يكن متماشياً مع معايير المراجعة الدولية.

أما دراسة (كمال، 2012) فقد هدفت إلى التعرف على المحتوى الإعلامي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على المستثمرين في ترشيد قراراتهم بسوق الأوراق المالية في فلسطين، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين بسوق الأوراق المالية في فلسطين يعتمدون على تقرير المراجع الخارجي مع وجود اختلاف نسبي بدرجة الاعتماد عليه، ويهتم المستثمرون بمدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية التي تمت مراجعتها مع معايير المراجعة الدولية، وإن توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير المراجع يؤثر تأثيراً إيجابياً في ترشيد قرارات المستثمرين، والاعتماد على نوعية المعلومات التي يتضمنها التقرير.

وأخيراً فقد هدفت دراسة (العشيبي، 2016) إلى التعرف على مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثرها على قرارات الاستثمار، وذلك من خلال إجراء دراسة استكشافية على عينة من المستثمرين (المستثمر المؤسسي) بسوق الأوراق المالية الليبي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إدراكاً لدى المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وبالتالي فإن لها تأثيراً على قرار الاستثمار، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام سوق الأوراق المالية بسرعة نشر القوائم المالية للشركات المسجلة لديها وفي الوقت المناسب لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ومن خلال الاطلاع على هذه الدراسات نلاحظ أن أغلبها اتفق على ضرورة أن يتم مراجعة القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل وذلك للثقة التي يضفيها التقرير للقوائم المالية، وما له من أثر على القرار النهائي لمستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المختلفة، كما أن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات تمت في بيئات مختلفة، وبالتالي يكون من الصعب تعميم نتائجها على البيئة الليبية، ولذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى اختبار إذا ما كان للمعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي تأثير على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

وعليه سوف نحاول في هذه الدراسة التعريف بمفهوم تقرير المراجع الخارجي والمحتوى المعلوماتي له والمتطلبات المهنية لإعداد التقرير وأنواع التقارير من حيث الرأي الذي يدلي به المراجع الخارجي، كما سوف يتم التعريف بمفهوم الائتمان المصرفي وأهميته والعوامل المؤثرة في قرار منحه وأخيراً علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

المبحث الثاني

المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وعلاقته بقرار منح الائتمان

يمثل تقرير المراجع الخارجي وسيلة اتصال بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية التي تم مراجعتها، فهو وثيقة مكتوبة يعتمد عليها كل الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة، باعتبارها تعطي الثقة أو تسحبها من خلال المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ونظراً للأهمية المتزايدة لتقرير المراجع الخارجي فقد اهتمت المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة بتقرير المراجع من خلال مفهومه وأهميته ووضع المعايير لإعداده وتحديد المتطلبات الشكلية والموضوعية له ومحتواه وأنواعه، وبناء على ذلك فإن هذا المبحث سوف يتناول النقاط التالية:

1.2 مفهوم تقرير المراجع الخارجي:

يمثل تقرير المراجع الخارجي المحصلة النهائية لعملية المراجعة، إذ يحاول المراجع من خلاله إيصال نتيجة عمله إلى المستخدمين المستفيدين من البيانات الواردة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها، فهو ملخص مكتوب يبدي فيه المراجع رأيه الفني المحايد حول صحة البيانات الواردة بالقوائم المالية والتي يمكن للمستخدمين من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، وقد وردت العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم تقرير المراجع الخارجي فعرفه (مناعي، 57:2009) بأنه "وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علمياً وعملياً، يبدي فيها رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية للشركة محل المراجعة والوضع المالي الحقيقي لها بهدف استخدامها من طرف المستفيدين لاتخاذ قراراتهم المختلفة"؛ كما عُرِّف بأنه "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلاً لإبداء رأي محايد، يقدمها إلى الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها، يشير فيها إلى معايير المراجعة المتبعة في تنفيذ عملية

المراجعة، كما تتضمن هذه الوثيقة رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للشركة في نهاية فترة زمنية محددة وتصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة وتدفقاتها النقدية عن تلك الفترة، وذلك وفقاً للمعايير المحلية أو المعايير الدولية"(Elder et al, 2010:45)

ومن خلال عرض هذه التعريفات لتقرير المراجع الخارجي يتضح أن أهميته تنبع من كونه الوسيلة التي يستطيع المراجع من خلالها التعبير عن رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي، كما أن المستخدمين يرغبون في الحصول على تأكيد من المراجع الخارجي بشأن مدى إمكانية اعتمادهم على ما تقدمه لهم القوائم المالية من معلومات قد تمت مراجعتها؛ لهذا فمن الأمور الهامة لتقرير المراجع أنه يمثل انعكاساً للمدى الذي وصلت إليه مهنة المراجعة من الناحيتين العلمية والعملية ومدى وفائها باحتياجات المجتمع المتغيرة والمتطورة.

2.2 المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي:

يمثل المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي مساهمة هامة وقيَمة للكثير من المستخدمين، وتختلف هذه القيمة باختلاف المستخدم لها من ناحية وكذلك باختلاف نوع القرار الذي تستخدم فيه تلك المعلومات من ناحية أخرى، كما تعتمد على مدى الإدراك السليم والفهم الصحيح للمعاني المقصودة والرسائل المحولة من خلال تقرير المراجع، وفي هذا المجال وردت العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المحتوى المعلوماتي، فعرفه (Al Thuneibat, 2009: 141) بأنه "إطار معلوماتي مالي يحتوي على الكثير من المعاني والمؤشرات التي يمكن الوثوق فيها وقبولها واستخدامها لاتخاذ قرارات مالية من قبل الكثير من المستخدمين لهذه المعلومات"؛ في حين عرَّفه (الأسود،27:2011) بأنه "ما يتضمنه التقرير من عناصر

تتكون من المعلومات والألفاظ والعبارات التي يصاغ بها التقرير وما لها من معاني ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي ومن ثم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات المختلفة".

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يتضح أن أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي لا تتبع فقط من كونه النتاج النهائي لعملية المراجعة، بل باعتباره أحد المدخلات التي تساعد الكثير من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

3.2 المتطلبات المهنية المتعلقة بإعداد تقرير المراجع الخارجي:

حددت معايير المراجعة الدولية المتطلبات المهنية لإعداد تقرير المراجع الخارجي والتي تتمثل في المتطلبات المتعلقة بعناصر التقرير، والمتطلبات المتعلقة بمحتوى التقرير، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي الشكلية للتقرير والتي يمكن عرضها في النقاط التالية: (الصبان وعلى،2002):

1.3.2 المتطلبات المتعلقة بعناصر التقرير:

حيث يتضمن معيار المراجعة الدولي رقم (13) العناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي التي عادة ما تكون بالترتيب التالي:

- عنوان التقرير: يجب أن يكون للتقرير عنوان يفيد بأنه تقرير للمراجع الخارجي، ويتوسط التقرير من أعلى عبارة "تقرير مراجع خارجي" لتميزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين.
- الجهة الموجه إليها التقرير: بمعنى أنه يجب أن يوجه التقرير إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف عملية المراجعة والقوانين واللوائح.
- الفقرة التمهيدية "الافتتاحية": وهي الفقرة الأولى في التقرير التي تتضمن إشارة واضحة لكل من القوائم المالية التي تمت مراجعتها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم، كما

يجب أن يتضمن التقرير عبارة تفيد بأن إعداد القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وأن مسؤولية المراجع تتمثل في إبداء الرأي عليها بناء على مراجعته لها.

- فقرة النطاق: أي يجب أن يتضمن التقرير وصفاً لنطاق عملية المراجعة وذلك بتوضيح أن المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير المراجعة، وتشير فقرة النطاق إلى تمكن المراجع من أداء الإجراءات التي يرى أنها ضرورية في ظل الظروف المحيطة، وأن عملية المراجعة قد خطط لها ونفذت للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وهي تشمل وصف مختصر للعمل الذي قام به المراجع بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن التقرير في نهاية الفقرة عبارة مفادها أن عملية المراجعة تقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأي حول القوائم المالية.
- فقرة إبداء الرأي: يجب أن يتضمن التقرير رأياً صريحاً عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها المهمة عن المركز المالي ونتائج الأعمال وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وفي حدود القوانين واللوائح السارية.
- تاريخ التقرير: يجب أن يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ انتهاء عملية المراجعة وأن لا يكون هذا التاريخ سابقاً على تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية.
- عنوان المراجع: يجب أن يشار على الورقة التي كتب عليها التقرير اسم المدينة أو الموقع الذي يمثل مكان تواجد مكتب المراجع الذي يتحمل المسؤولية عن عملية المراجعة.
- توقيع المراجع: إذ يجب أن يوقع التقرير باسم مكتب المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو كليهما على أن يقرن التقرير بذكر عبارة "محاسب قانوني" أو "مراجع خارجي".

2.3.2 المتطلبات المتعلقة بمحتوى التقرير:

تتمثل محتويات التقرير في المتطلبات الفنية لمحتوى كل من الفقرة التمهيدية، وفقرة النطاق، وفقرة إبداء الرأي، وذلك في ظل التقرير غير المتحفظ، (النظيف) وفيما يلي توضيح محتوى كل فقرة من فقرات التقرير وذلك على النحو التالي:

- محتوى الفقرة التمهيدية: يمكن توضيحها من خلال نموذج الفقرة التمهيدية (الافتتاحية):

"لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... كما هي في 12/31/..... وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها".

- محتوى فقرة النطاق: يمكن توضيحه من خلال النموذج التالي:

"لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، كما تشمل أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا".

- محتوى فقرة إبداء الرأي: وفيما يلي نموذج لفقرة إبداء الرأي:

"وفي رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة عادلة المركز المالي لشركة . . . . . كما هي في 12/31/ . . . . . ونتائج الأعمال

والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها".

3.3.2 متطلبات متعلقة بالنواحي الشكلية للتقرير:

هناك مجموعة من الاعتبارات الشكلية التي يجب مراعاتها من قبل المراجع فيما يخص التقرير وهي تتمثل فيما يلي:

- أن تكون لغة التقرير واضحة وعباراته لا تحمل أكثر من معنى، والابتعاد عن الكلمات أو المفردات غير المفهومة.
- الابتعاد عن التزلف واستخدام عبارات الود والدعاية للشركة موضوع المراجعة.
- أن يكون التقرير مطبوعاً على الورق الخاص بالمراجع (قرطاسية المراجع).
- عدم بداية التقرير بالتحية وختامه بعبارات الاختتام التي تستخدم في الرسائل العادية.

وبالإضافة للمتطلبات السابقة يمكن إضافة ضرورة اشتمال التقرير على البيانات التي يتطلبها قانون الشركات أو أية قوانين أخرى محلية سارية وكذلك نظام الشركة (زين،2011).

4.2 أنواع تقارير المراجع الخارجي:

يختلف رأي المراجع في القوائم المالية التي قام بمراجعتها تبعاً لاختلاف نتائج عملية الفحص والتحقق، وما يتطلبه من ضرورة للحصول على الأدلة والإثباتات والبراهين اللازمة للحكم على مدى عدالة هذه القوائم، مما يعني وجود أنواع من تقارير إبداء الرأي، وفي هذا المجال فقد جرى العرف على إصدار أربعة أنواع من الآراء في تقرير المراجع وهي (عبدالله، 2012):

1.4.2 التقرير غير المتحفظ (النظيف):

وهو ذلك التقرير الذي يتضمن رأي نظيف أو غير متحفظ، ويعتبر من أفضل أنواع التقارير من وجهة نظر العميل (الشركة قيد المراجعة)، إذ يبدي فيه المراجع رأياً خالياً من التحفظات عن القوائم المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة.

2.4.2 التقرير المتحفظ:

في بعض الحالات ونتيجة لظروف معينة قد يجد المراجع نفسه بأنه لا يستطيع إصدار تقرير نظيف بدون تحفظ، والرأي الذي يتوصل إليه المراجع لا يتم عادة بمعزل عن إدارة الشركة حيث يتناقش ويتحاور مع إدارة الشركة في كافة الأمور التي تستدعي امتناعه عن إصدار تقرير نظيف، وإذا اقتنع المراجع بأن القوائم المالية قيد المراجعة أو طبيعة عملية المراجعة ذاتها لا تمكنه من إصدار تقرير نظيف فإن عليه في هذا الحال أن يتخذ الإجراء المناسب.

وعادةً ما يتم إصدار الرأي المتحفظ عندما يرى أو يقرر المراجع بأنه من غير المناسب إصدار رأي نظيف دون تحفظ، كي لا يؤثر عليه عدم الاتفاق مع الإدارة أو تحديد نطاق عملية المراجعة بشكل جوهري وشامل لدرجة تتطلب إصدار رأي سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي.

3.4.2 التقرير العكسي (السلبي):

وهو ذلك التقرير الذي يرى فيه المراجع بأن القوائم المالية في مجموعها لا تعطي الصورة الصادقة أو العادلة عن حقيقة المركز المالي ولا نتائج أعمال الشركة خلال الفترة التي تمت مراجعتها، وتوضح الممارسة المهنية بأن التقرير برأي معاكس يمثل حالة نادرة الحدوث لما له من آثار سلبية على الشركة، خاصة إذا كانت مدرجة في سوق الأوراق المالية.

4.4.2 تقرير عدم إبداء الرأي (الامتناع عن إبداء الرأي):

وهو ذلك التقرير الذي يمتنع فيه المراجع عن إبداء رأيه وذلك في الأحوال التي لا يتمكن فيها المراجع من تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى بضرورة استخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه في القوائم المالية، ويذكر في فقرة إبداء الرأي بأنه لا يستطيع إعطاء رأيه على تلك القوائم، على أن يذكر في فقرة مستقلة جميع الأسباب التي جعلته يمتنع عن رأيه.

وبالتالي فإن المراجع قد يصدر تقريره إما برأي متحفظ أو برأي عكسي أو أن يمتنع عن إبداء الرأي وعملية الاختيار ما بين أي نوع من تلك التقارير التي لها نفس الأسباب تعتمد اعتماداً كبيراً على الأهمية النسبية للسبب وكذلك على الحكم الشخصي للمراجع وفقاً لعنايته المهنية والعلمية.

5.2 مفهوم الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان المصرفي بمفهومه العام الثقة التي يمنحها المصرف لعملائه، بمعنى أن يثق في قدرتهم على الوفاء بتسديد التزاماتهم، هذا وقد تعدت التعريفات التي تناولت مفهوم الائتمان المصرفي، فعرفه (شحاته، 15:2009) بأنه " كل وفاء أجل لمبلغ من النقود يعتبر ائتماناً، لأن الأجل الذي يمنح للمدين يقوم على الثقة المتبادلة بينه وبين الدائن أو إنه الثقة التي يوليها المصرف لعميله لكي يمكنه من الحصول على ثقة الغير فيه"؛ وعرفه (الأجهوري، 10:2010) بأنه "عملية منح القروض المالية أو التسهيلات الائتمانية لأغراض استخدامها في استكمال أو تطوير نشاط المشروع بهدف تحقيق الربح والاستمرار في مزاولة النشاط وهو بلا شك يرتبط بمدى زمني معين وبسعر فائدة محدد بالإضافة إلى عمولات ومصاريف تستحق السداد في وقتها"؛ ومن هذه التعريفات يتضح أن الائتمان المصرفي هو عمل تجاري هدفه تحقيق الربح

بما يكفل استمرار ونمو المصارف التجارية وتطورها وتلبية احتياجات عملائها من الأفراد والمؤسسات المختلفة، فالائتمان المصرفي يقوم بدور مهم في النشاط الاقتصادي إذ تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار المختلفة للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التقدم.

6.2 العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية:

تعتبر عملية منح الائتمان من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال إذ يتأثر قرار منح الائتمان بمجموعة من العوامل المتعددة والمترابطة التي تحكم النشاط الائتماني، باعتبار أن كل قرار ائتماني يتطلب مقارنة بين التكلفة والعائد وبين المخاطر المحتملة، وفيما يلي مجموعة من العوامل التي تعتبر محددة لاتخاذ القرار الائتماني والتي تم تصنيفها من خلال ثلاثة مجموعات على النحو التالي (الشواربي،2002):

1.6.2 عوامل متعلقة بالعميل:

تهتم إدارة منح الائتمان بالمصارف التجارية بالاستقصاء عن العملاء طالبي الائتمان من خلال خمس صفات مهمة، وهي تمثل عناصر الجدارة الائتمانية التي توضح مدى أحقية وكفاءة العميل في الحصول على الائتمان وهذه الصفات تتمثل في الآتي (مختار، 1993):

- شخصية العميل: كلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية كان ذلك أقدر على اقتناع القائمين على إدارة الائتمان بالمصرف وموافقتهم بمنحه الائتمان المطلوب.
- القدرة على السداد: وتعني مدى قدرة العميل وإمكانياته على سداد القرض وفوائده في الموعد المتفق عليه، ويتوقف ذلك على قدرة العميل في إدارة أعماله واستخدامه

للأموال المستثمرة في نشاطه، كما يمتد تقييم قدرة العميل طالب الائتمان إلى دراسة أسلوبه في الأداء ومدى قدرته على تحقيق الأرباح، وفي هذا المجال تلعب خبرة المسئولين عن منح الائتمان دوراً هاماً في تحديد قدرة العميل على الدفع من عدمه.

- رأس المال: كلما كان رأس مال العميل مناسباً كان ذلك مشجعاً للمصارف التجارية لتقديم القرض، وتمتد الدراسة بطبيعة الحال إلى الهيكل التمويلي للعميل المقترض للتعرف على مدى توازنه مع الاستخدامات المختلفة.
- الضمانات المقدمة: يجب على المصرف أخذ الحيطة والحذر من خلال التأكد من ملكية الأصل المقدم كضمان وعدم رهنه لغير المصرف، والتأكد من سهولة التصرف فيه عند عدم قدرة العميل على سداد التزاماته.
- الظروف المحيطة بالعميل: يقصد بها التعرف على مكانة العميل في السوق ومدى المنافسة التي يواجهها وقدرته على تصريف منتجاته.

2.6.2 عوامل متعلقة بالمصرف:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان ومرتبطة بالمصرف من حيث حجم السيولة ومدى قدرة المصرف على تحمل تحمل المخاطرة، وعوامل أخرى تتمثل في النقاط التالية(الراوي،2001):

- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف: تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية التي تزيد عن حاجة المصرف أو مقدار التوظيف الحالي أو شكل هذا التوظيف في أصول المصرف ومدى قابليتها للتسييل بسرعة.
- الظروف الاقتصادية العامة للدولة: حيث تؤثر الظروف الاقتصادية للدولة على الأوضاع التجارية والائتمانية، ففي حالة مرور البلاد بحالة كساد اقتصادي فإن

المصرف يتشدد في عملية منح الائتمان، بينما في أوقات الرواج الاقتصادي يسود التفاؤل وبالتالي تلجأ المصارف إلى التوسع في منح الائتمان.

- حجم الودائع: يعتبر حجم الودائع لدى المصرف العامل الأساس المؤثر على قدرة المصرف على منح الائتمان، باعتبار أن هناك علاقة طردية بين الودائع ومنح الائتمان، أي كلما زاد حجم الودائع لدى المصرف كلما زادت قدرته على منح القروض والتسهيلات.
- الامكانيات المادية والبشرية للمصرف: تتمثل في الكوادر البشرية والكفاءات الإدارية المؤهلة وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، وكذلك التكنولوجيا الحديثة المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات حديثة، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية، كلما تعاظمت معها درجة استعداده على منح الائتمان.
- إستراتيجية المصرف في اتخاذ قرار الائتمان: تؤثر الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في قراره الائتماني، إذ عادة ما تقوم المصارف التجارية بإتباع أو تبني أحد الاستراتيجيات التالية (قيادة السوق، الانقياد للسوق، الرشادة الائتمانية).
- الهدف العام للمصرف: على الرغم من إن تحقيق الأرباح هو الهدف الأساس للمصارف إلا أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف الفرعية التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها مثل السيولة والاستقرار وتحقيق التنمية وغيرها.

3.6.2 عوامل متعلقة بالائتمان:

هناك مجموعة من العوامل التي تتعلق بمنح الائتمان ويمكن حصرها في النقاط التالية (الدغيم، وآخرون، 2006):

- الغرض من الائتمان: إذ أنه من الضروري أن يحدد العميل الغرض للحصول على الائتمان المطلوب، باعتبار أن ذلك يحدد الكيفية التي سيتم بها منح الائتمان.

- المدة الزمنية التي يستغرقها الائتمان: أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيتم السداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
- مصدر سداد الائتمان: أي من الضروري أن يتم التعرف على المصدر الذي سوف يقوم العميل بسداد القرض منه، للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات.
- طريقة سداد الائتمان: تتمثل في التعرف على الكيفية التي سوف يتم بها سداد القرض، مثلا هل دفعة واحدة في نهاية المدة أو على أقساط دورية.
- نوع الائتمان المطلوب: يعني هل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف والسياسة العامة للدولة أم يتعارض معها.
- حجم الائتمان المطلوب: فكلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ كبير تكون صعبة، مما قد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

بالإضافة إلى ذلك يمثل الالتزام بالقيود القانونية التي تحددها التشريعات القانونية الصادرة عن المصرف المركزي إحدى العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان من حيث إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه ومجالات الأنشطة المسموح بتمويلها حتى لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الدولة (حنفي،1991).

7.2 علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرار منح الائتمان:

يعتبر اتخاذ قرار منح الائتمان عملية معقدة لأنها تتطلب إجراء تحليل شامل للمعلومات التي تقدمها الشركة طالبة الائتمان، وعادة ما يُكون المسئولين بالمصرف إدراكاتهم عن المخاطر الكامنة في طلبات الحصول على الائتمان باستخدام مجموعة

من القواعد والمعايير المرتبطة بالأداء المالي وظروف الشركة المقدمة لطلب الائتمان من خلال تحليل القوائم المالية لتلك الشركات وتُزود المسؤولين عن قرار منح الائتمان بالمعلومات الملائمة التي تساعدهم في اتخاذ مثل هذه القرارات؛ وعلى الرغم من أن التقييم المالي للشركات يعتبر جزء مهم في قرار لمنح الائتمان إلا أنه بغض النظر له تأثير جوهري على الأحكام النهائية لمسؤولي الائتمان فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة (لطفي،2009).

وقد أكد على تلك الحقيقية العديد من الكتابات على سبيل المثال (Soltani,2007:519) بقوله: إن مصداقية المعلومات المقدمة عن طريق إدارة الشركة تعتمد إلى حد كبير على الرأي المعبر عنه في تقرير المراجع الخارجي، حيث يلعب المراجع الخارجي دوراً هاماً في قرارات الاستثمار عن طريق تزويد المستخدمين للقوائم المالية برأيه عن صدق التعبير عن حسابات الشركة ومدى تمشيها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، ولاشك أن وجود المراجع الخارجي يعتبر مفيداً لكل من إدارة الشركة ومسؤولي الائتمان بالمصرف لأغراض تقييم ثلاثة قرارات رئيسة هي:

- مستوى المخاطر المرتبطة بالائتمان.
- تقرير ما إذا كان يتم التوصية بمنح الائتمان أم لا.
- تحديد ما هو معدل الفائدة المقرر تحميله على الائتمان.

ولاشك أن مسؤولي منح الائتمان سوف يكونوا أكثر ثقة عند استخدامهم القوائم المالية التي تم مراجعتها مقارنة بالحال عندما يتم استخدام قوائم مالية لم يتم مراجعتها، وعادة ما يفضل هؤلاء المسؤولين وجود معلومات مالية مراجعة حيث أن تلك المعلومات ستكون أكثر دقة ومصداقية (الأجهوري، 2010).

وقد اهتمت العديد من الدراسات ببيان أثر تقرير المراجع الخارجي على قرارات منح الائتمان باعتبار أن وظيفة المراجعة وفعاليتها تتمثل في توصيل المعلومات إلى مستخدميها، ويمثل مانحي الائتمان بالمصارف التجارية أحد المستخدمين لتقارير المراجعة والتي بدورها تسهم في تفعيل العلاقة بين الجهات المانحة للائتمان والجهات طالبة الائتمان أي العلاقة بين المقرض والمقترض (زهران، 1996).

وعلى هذا فإن اعتماد الجهات المانحة للائتمان على قوائم مالية مضللة في اتخاذ مثل هذه القرارات، قد يترتب عليه تعثر الشركات المقترضة في مقابلة التزاماتها الناشئة عن الأموال المقترضة، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في حرمان شركات أخرى كان من الممكن أن تحقق الاستغلال الأمثل لهذه الأموال (القرض) (عاشور، 2001).

وبالتالي فإن تقرير المراجع الخارجي يستمد أهميته من حاجة مانحي الائتمان إلى المعلومات التي تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، باعتبار أنه يقدم التأكيد المعقول بأن هذه المعلومات صحيحة ودقيقة وخالية من التحريفات الجوهرية وأنها تعكس بدقة الحالة المالية للشركة محل التقرير (الدويرى،2009).

هذا بالإضافة إلى أن مانحي الائتمان في حاجة إلى معلومات موثوقة من طرف ثالث (محايد) على علاقة بالعميل (طالب الائتمان) ومطلع على تفاصيل مركزه المالي ومعاملاته مع الدائنين، ولاشك أن المراجع الخارجي يمكن أن يكون هو ذلك الطرف، وبالتالي فإنه من المفترض أن يكون للشكل الذي يأخذه تقرير المراجعة أثره على قرارات الإقراض ومنح الائتمان (زغلول،1999).

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص العلاقة بين مانحي الائتمان والجهات طالبة الائتمان أي العلاقة بين المقرض والمقترض في النقاط التالية (لطفي، 2008):

1. تتضمن عملية اتخاذ القرار الخاص بمنح الائتمان تعارض في المصالح بين مسؤولي الائتمان وبين إدارة الشركة، فالمستخدم سوف يكون مهتماً باحتمال وجود تحيز(سواء كان متعمداً أم غير متعمداً) في المعلومات التي تم استلامها، وفي ظل ذلك الموقف قد تكون جودة المعلومات محل شك، وأن وجود المراجع الخارجي المحايد من خلال تقرير المراجعة يخفف أو يقلل من مشكلة وجود فجوة المصداقية التي قد تنشأ من تعارض المصلحة.

2. توفر وظيفة المراجعة عملية تحقيق مستقل للمدى الذي يتم من خلاله التأكد من أن المعلومات المحاسبية تتفق مع المعايير المقررة، فعلى سبيل المثال مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً؛ وفي نفس الوقت من المفترض أن تعكس خلاله احتياجات وإدراك مسؤولي منح الائتمان.

3. وجود تقرير المراجع الخارجي يمكن أن يزيل الغموض وعدم التأكد المرتبطة بقرار منح الائتمان، لأن عدم التأكد الأساسي قد يرتبط بالمركز المالي للشركة طالبة الائتمان ونتائج أعمالها، وتقييم ما يعتبر هاماً في قدرة مقدم طلب الائتمان في القيام بسداد الائتمان وأعبائه، فعندما يتم إعداد القوائم المالية والبيانات الملائمة الأخرى المطلوبة من مسؤولي منح الائتمان فإن إدارة الشركة قد تقرر السياسات المحاسبية المرتبطة بالتقديرات والمخصصات والمستحقات الملائمة والمتسقة مع احتياجات وأهداف إدارة تلك الشركة،

4. إن وجود عملية المراجعة تطمئن الإدارة بأن كافة مجهوداتها سوف تخضع للفحص من قبل المراجع الخارجي المحايد، مما يسهم في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركة، وفي ضوء ذلك يمكن لمسؤولي منح

الائتمان أن يكونوا على ثقة أكبر من وجود ضوابط رقابة داخلية ملائمة تحكم في تفعيل نظام توصيل المعلومات المحاسبية والمالية.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي:

1.3 منهجية الدراسة:

تمثل منهجية الدراسة الخلفية العلمية التي تتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات التي يُعتمد عليها في الدراسة، إذ تعمل على محاولة ربط الجانب النظري للدراسة مع ما هو متحقق من الجانب الميداني لها وبين إمكانية الاستفادة من ذلك في تحقيق أهداف الدراسة، كما تتضمن المنهج الذي يتم اتباعه في الدراسة بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى النتائج التي تكشف حقيقة مشكلة الدراسة (عمر، 1992).

وقد تم الاعتماد على المنهج التجريبي الذي يقوم على اختبار فرضية معينة عن طريق التجربة العملية بهدف معرفة تأثير المتغير المستقل (المتغير الذي نقوم بقياس تأثيره في الظاهرة) على المتغير التابع (وهو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل في الظاهرة)(الساكت،2008).

2.3 أداة وطريقة تجميع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، لذا فقد تم تصميم استمارة الاستبيان بطريقة تمكن

المشاركين في الدراسة من إعطاء البيانات المطلوبة بسهولة ويسر، حيث احتوت استمارة الاستبيان على جزئين رئيسيين هما:

– الجزء الأول: يتضمن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة مثل المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.

– الجزء الثاني: يناقش تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، إذ تم تقسيمه إلى محورين وهما كما يلي:

– المحور الأول: يختبر المقارنة بين تقرير المراجع الخارجي المتحفظ والتقرير النظيف، وذلك من خلال تصميم الحالات العملية الافتراضية التالية:

– الحالة الأولى: تتضمن تقرير للمراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على القوائم المالية الافتراضية للشركة طالبة الائتمان.

– الحالة الثانية: تتضمن تقرير للمراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على نفس القوائم المالية الافتراضية للشركة طالبة الائتمان.

– المحور الثاني: حيث خصص لاختبار العناصر التي يعتقد أنها تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي الذي يقدمه مع القوائم المالية للشركات والتي يعتقد أنها قد تؤثر على قرار مانحي الائتمان.

كما احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة ذات النهايات المفتوحة وأخرى ذات النهايات المغلقة التي يتطلب من المشاركين الإجابة عليها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث كانت إجابات المقياس نوعين:

جدول رقم (1)

مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	لا أوافق مطلقاً صغيرة جداً	لا أوافق صغيرة	محايد محايد	أوافق كبيرة	أوافق تماماً كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

أما الأسئلة المفتوحة فقد كان الهدف منها الحصول على بعض التعليقات أو الاقتراحات أو التفسيرات لإجابات المشاركين ويمكن الاستفادة منها في الدراسة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لانتشار المصارف التجارية في كل المدن الليبية وتطابق طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها والقيود والمحددات القانونية التي تسير عليها في أدائها لأعمالها، فقد اقتصرت الدراسة على عينة تتمثل في إدارة الائتمان بالإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية، والجدول رقم (2) يوضح مجتمع الدراسة:

جدول رقم (2)

مجتمع الدراسة

م	اسم المصرف	م	اسم المصرف
.1	مصرف الوحدة	.2	مصرف الجمهورية
.3	مصرف التجاري الوطني	.4	مصرف الصحاري
.5	مصرف التجارة والتنمية	.6	مصرف الواحة
.7	مصرف شمال افريقيا	.8	مصرف المتحد
.9	مصرف الأمان	.10	مصرف السرايا
.11	مصرف الساحل والصحراء	.12	مصرف الوفاء

وبعد أن تم تحديد عينة الدراسة فقد تم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة في عملية اتخاذ قرار الائتمان والتي تتمثل في إدارة الائتمان بالإدارات العامة للمصارف التجارية (كونها تمثل مركز اتخاذ القرار في

عملية منح الائتمان في جميع فروع المصارف) والجدول رقم (3) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود والاستمارات الصالحة للتحليل.

جدول رقم (3)

الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة %
استمارات موزعة	82	%100
استمارات مستلمة	71	%87
استمارات صالحة للتحليل الإحصائي	67	%82

4.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

بعد أن تم تجميع استمارات الاستبيان وتفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية Static Package For Social Sciences (SPSS) وذلك من خلال الأساليب التالية:

1.4.3 صدق وثبات وسيلة جمع البيانات:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ Alpha Chronbach للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة، فإذا كانت قيمة (ألفا) أكبر من (60%) فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60%) مما يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة (البياتي، 2005)؛ وقد كانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (80%)، مما يشير إلي إمكانية الاعتماد على جميع نتائج الدراسة الميدانية وبالتالي يعتمد على ذلك في تعميم النتائج.

2.4.3 اختبار توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار كولومجروف سمرنوف Kolmogorv-Smirno Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حتى يتسنى لنا اختيار الأسلوب المناسب لاختبار فرضيات الدراسة، وقد اتضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور الدراسة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن كل البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك سيتم استخدام الاختبارات اللامعلمية على فرضيات الدراسة.

3.4.3 التحليل الاحصائي الوصفي:

لقد تم استخدام التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة والمتمثلة في المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي، وذلك من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية، وفقاً للتسلسل التالي:

- المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة: يوضح الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4)

توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دكتوراه	---	---
ماجستير	10	%14.9
بكالوريوس	39	%58.2
دبلوم عالي	14	%20.9
دبلوم متوسط	3	%04.5
أخرى	1	%01.5
المجموع	67	%100

يتضح من الجدول رقم (4) ما نسبته(94%) من المشاركين يحملون درجة الدبلوم العالي فما فوق، وهذا يشير إلى التأهيل العلمي المناسب للمشاركين والذي يؤهلهم للإجابة عن أسئلة الاستمارة بشكل جيد.

- التخصص العلمي للمشاركين: يتبين من الجدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي للمشاركين في الاستبيان كانت على النحو التالي:

جدول رقم (5)

توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	27	%40.3
إدارة أعمال	14	%20.9
علوم مالية ومصرفية	9	%13.4
اقتصاد	6	%09.0
أخرى	11	%16.4
المجموع	67	%100

يبين الجدول رقم (5) تخصصات المشاركين في الدراسة، حيث يتضح أن حوالي (40%) من المشاركين تخصصهم محاسبة، كما أن حوالي (21%) من المشاركين تخصصاتهم إدارة الأعمال، وأن نسبة (13.4%) من المشاركين متخصصين في العلوم المالية والمصرفية، ونسبة (09.0%) تخصصهم اقتصاد، بينما أفاد ما نسبته (16.4%) من المشاركين بأنهم يحملون مؤهلات في تخصصات أخرى، ومن الملاحظ أن نسبة المشاركين من تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية حوالي (75%) وهذه نسبة جيدة إذ أن معظم المشاركين في الدراسة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة باعتبارهم يتمتعون بالمعرفة الأكاديمية اللازمة التي تمكنهم من قراءة وفهم تقرير المراجع الخارجي.

• وظيفة المشاركين في الدراسة: يتبين من الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي للمشاركين في الاستبيان كانت على النحو التالي:

جدول رقم (6)

توزيع المشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
مدير إدارة الائتمان	4	%06.0
نائب مدير إدارة الائتمان	7	%10.5
رئيس قسم الائتمان	9	%13.4
موظف بقسم الائتمان	47	%70.1
المجموع	67	%100

يتضح من الجدول السابق رقم (6) توزيع المشاركين بحسب مركزهم الوظيفي، حيث يتبين أن ما نسبته (06.0%) من المشاركين يعملون بوظيفة مدير إدارة الائتمان، ونسبة (10.5%) من المشاركين يعملون بوظيفة نائب مدير الائتمان، وأن ما نسبته (13.4%) من المشاركين هم من رؤساء أقسام الائتمان، وإما الموظفين بقسم الائتمان فقد كانت نسبتهم حوالي (70%) من المشاركين في الدراسة.

• عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان: يوضح الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (7)

توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	24	%35.8
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	26	%38.8
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	7	%10.5
من 15 سنة فأكثر	10	%14.9
المجموع	67	%100

بما أن عامل الخبرة يعتبر عاملاً مكملاً في بعض الأحيان للمؤهل والتخصص العلمي، وبالتالي يعتقد أن هذه النسب الواردة بالجدول رقم (7) تعكس طول الخبرة التي يكتسبها المشاركين في الدراسة مما يدعم الثقة في نتائج استمارة الاستبيان.

4.4.3 التحليل الإحصائي الاستدلالي:

لقد تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي للبيانات التي تم تجميعها والتي احتوت على مجموعة من الفقرات التي من شانها الحكم على فرضيات الدراسة، واختبارها إحصائياً من خلال احتساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري وقيمة (P-value) لاختبار ويلكوسون (Wilcoxon) ويستخدم هذا الاختبار في تحديد ما إذا كان هناك اختلاف أو فروق بين عينتين مرتبطتين فيما يتعلق بمتغير تابع معين، ويعد بديلاً لاختبار (T) لعينتين مرتبطتين، وتشمل العينتان على نفس المجموعة من الأفراد يجري عليهم قياس قبلي وقياس بعدي، وفي مثل هذه الحالة يكون لكل فرد من أفراد العينة درجتان أحدهما تمثل درجته في الاختبار القبلي والثانية تمثل درجته في الاختبار البعدي (الحبيب، 2001).

5.4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم صياغة الفرضية الرئيسة على النحو التالي:

"لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية". ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية (H_0): "لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

- الفرضية البديلة (H_1): "يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

وحتى يمكن اختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة فرضيتين فرعيتين، واختبارهما إحصائياً والنتائج التي تم التوصل إليها، والقرار بقبول أو عدم قبول كل فرضية، بحيث إذا كانت قوة الاختبار (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية (α =0.05) هذا يعني عدم معنوية الاختبار، فنقبل الفرضية الإحصائية (فرضية العدم)، أما إذا كانت قوة الاختبار(P-Value) تساوي أو أقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وهذا يعني إن الاختبار ذو دلالة إحصائية (اختبار معنوي) فنرفض الفرضية الإحصائية (فرض العدم).

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

- الفرضية الصفرية (H_0):

لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

- الفرضية البديلة (H_1):

يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الأول من استمارة الاستبيان؛ ولاختبار صحتها فقد تم تقسيمها إلى سؤالين، إذ يتعلق السؤال الأول بدرجة الثقة التي تعطى للقوائم المالية للشركة من وجهة نظر مانحي الائتمان، وأما السؤال

الثاني فهو يتعلق بقرار منح الشركة طالبة الائتمان، إذ يتمثل هدف الفرضية في التعرف على درجة الثقة التي يعطونها مانحي الائتمان للقوائم المالية للشركة بناءً على تقرير المراجع وأثر نوع التقرير على قرار منح الائتمان، وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى وكانت نتيجة الاختبار كما هو مبين بالجدولين رقم (8)، (9) التاليين:

جدول رقم (8)

نتائج التحليل الإحصائي لدرجة الثقة التي تعطى للقوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان

ماهي درجة الثقة التي تعطيها للقوائم المالية المنشورة لشركة السلام من وجهة نظركم؟							
نوع تقرير المراجع الخارجي	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	صغيرة جداً	صغيرة	محايد	كبيرة	كبيرة جداً		
تقرير نظيف	%0.0	%06.0	%40.3	%40.3	%13.4	3.612	0.796
تقرير متحفظ	%23.9	%41.8	%32.8	%01.5	%0.0	2.119	0.788
قيمة Z	−6.169						
القيمة الاحتماليةP-value	0.000						

في الجدول رقم (8) تم اختبار أثر تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على درجة ثقة مانحي الائتمان في القوائم المالية المنشورة للشركة، ومقارنة ذلك بأثر تقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على درجة ثقة مانحي الائتمان في القوائم المالية.

ويتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي في حالة التقرير النظيف بلغ (3.61)، في حين أن المتوسط في حالة التقرير المتحفظ بلغ (2.12)، وبمقارنة الفرق بين متوسطي الحالتين باستخدام اختبار (Z) اتضح أن هناك فرق معنوي بينهما، حيث أن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05)، وبناء عليه نقبل الفرض البديل، بمعنى أن تقرير المراجع النظيف كان له

انعكاسات إيجابية، بينما التقرير المتحفظ كان له انعكاسات سلبية، حيث ترتب على إضافة فقرة تتعلق بالقيود في مجال المراجعة تتصل بتقييم المخزون عدم ثقتهم في القوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان.

مما يعني بأن نتائج الدراسة تدل على أن تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً له تأثير على درجة الثقة في القوائم المالية لدى مانحي الائتمان، مقارنة بتقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ.

جدول رقم (9)

نتائج التحليل الإحصائي لأثر تقرير المراجع النظيف وتقرير المراجع المتحفظ على قرار منح الائتمان

هل تنصح بالموافقة على منح شركة السلام التسهيل الائتماني المطلوب؟							
نوع تقرير المراجع الخارجي	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً		
تقرير نظيف	%0	%9.0	%22.4	%62.7	%6.0	3.657	0.729
تقرير متحفظ	%16.4	%64.2	%14.9	%4.5	%0	2.075	0.703
قيمة Z	-6.715						
القيمة الاحتمالية P-value	0.000						

ويتضح من الجدول رقم (9) أنه قد تم اختبار أثر تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على قرار مانحي الائتمان للشركة طالبة الائتمان، ومقارنة ذلك بأثر تقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على قرار مانحي الائتمان، ويتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي في حالة التقرير النظيف بلغ (3.65)، في حين أن المتوسط في حالة التقرير المتحفظ بلغ (2.07)، وبمقارنة الفرق بين متوسطي الحالتين باستخدام اختبار (Z) اتضح أن هناك فرق معنوي بينهما، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من مستوى المعنوية المفترض

(0.05)، وبناء عليه نقبل الفرض البديل، أي أن تقرير المراجع النظيف له انعكاسات إيجابية، في حين أن التقرير المتحفظ له انعكاسات سلبية ترتب عليها إضافة فقرة تتعلق بالقيود في مجال المراجعة تتصل بتقييم المخزون، وبناءً عليه فإن مانحي الائتمان يرفضون منح الشركة التسهيل الائتماني المطلوب.

- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

– الفرضية الصفرية (H_0): "لا تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

– الفرضية البديلة (H_1): "تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الثاني من استمارة الاستبيان والذي يحتوي على (7) فقرات والتي تعتبر فرضيات جزئية للفرضية الفرعية الثانية، بهدف التعرف على طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من وجهة نظر مانحي الائتمان وأثره على قرار منح الائتمان، ويبين الجدول رقم (10) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية على النحو التالي:

جدول رقم (10)

نتائج التحليل الإحصائي لطبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

م	الفقرات	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً			
1	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن العبارات والألفاظ التي يصاغ بها التقرير.	%4.5	%23.9	%32.8	%38.8	%0	3.059	0.903	7
2	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن كافة عناصر التقرير أو مكوناته (الفقرة الافتتاحية– فقرة النطاق– فقرة إبداء الرأي).	%0	%7.5	%38.8	%46.3	%7.5	3.537	0.745	3
3	يرتكز المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على الرسالة التي يوجهها المراجع للمستخدمين ممثلة في الرأي النهائي للمراجع عن القوائم المالية للشركة.	%0	%19.4	%20.9	%50.7	%9.0	3.492	0.911	4
4	يكون لتقرير المراجع محتوى من المعلومات عندما يقدم إضافة تؤثر على القرارات.	%0	%4.5	%22.4	%61.2	%11.9	3.806	0.701	1
5	كل أنواع تقارير المراجع الخارجي لها محتوى من المعلومات يؤثر على القرارات.	%3.0	%11.9	%31.3	%41.8	%11.9	3.477	0.959	5
6	يُعد التقرير ذو الرأي النظيف، من أهم أنواع التقارير التي لها محتوى من المعلومات يؤثر جوهرياً في القرارات.	%0	%11.9	%19.4	%53.7	%14.9	3.716	0.867	2
7	يُعد التقرير ذو الرأي المتحفظ (أياً كان نوع التحفظ) أهم أنواع التقارير التي لها محتوى من المعلومات يؤثر جوهرياً في القرارات.	%0	%19.4	%32.8	%41.8	%6.0	3.343	0.863	6

م	الفقرات	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً			
	المتوسط الحسابي العام						3.490		
	الانحراف المعياري العام							0.342	
	قيمة Z	-6.680							
	القيمة الاحتمالية P-value	0.000							

يبين الجدول رقم (10) بأن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية حيث أن متوسطاتها المحسوبة أكبر من متوسط الفرض للمقياس (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (3.49) وبانحراف معياري عام (0.342) الذي يشير إلى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.06–3.81) على التوالي، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي هي (3.81) وتنص هذه الفقرة على أنه "يكون لتقرير المراجع محتوى من المعلومات عندما يقدم إضافة تؤثر على القرارات" بانحراف معياري (0.701)، كما جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة للمتوسط الحسابي (3.06)، للفقرة "المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن العبارات والألفاظ التي يصاغ بها التقرير"، وبانحراف معياري (0.903)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

كما يظهر من الجدول رقم (10) فإن قيمة Z للفقرات بلغت (6.68–) وبمستوى دلالةP-value (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني إن هناك أثر ذو دلالة معنوية لطبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع على قرار منح الائتمان، ولذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه تؤثر

طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

6.4.3 اختبار الفرضية الرئيسية:

اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وتم صياغتها على النحو التالي:

"لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

ولاختبار هذه الفرضية من حيث قبول أو عدم قبول الفرضية الرئيسة للدراسة فقد تم صياغة فرضيتين فرعيتين وتم اختبارهما إحصائياً باستخدام الاختبارات اللامعلمية على اعتبار أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (0.05)، والتوصل إلى رفض جميع الفرضيات الصفرية (H_0) للفرضيتين الفرعيتين للدراسة وقبول جميع الفرضيات البديلة (H_1)، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الرئيسة للدراسة وقبول الفرضية البديلة (H_1) أي أن المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي يؤثر على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

5.3 النتائج والتوصيات:

1.5.3 نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى:

- أظهرت الدراسة أن تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً له أثر سلبي على درجة ثقة مانحي الائتمان بالقوائم المالية، مقارنة بالتقرير الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (النظيف) حيث كان له أثر ايجابي.

• فيما يخص قرار منح الائتمان بينت الدراسة أن تقرير المراجع الخارجي الذي يتضمن رأياً متحفظاً له أثر سلبي على قرار منح الائتمان مقارنة بالتقرير الذي يتضمن رأياً غير متحفظ (النظيف) حيث كان له أثر ايجابي، ويرجع ذلك إلى أن ثقة مانحي الائتمان في القوائم المالية للشركة طالبة الائتمان تكون بالإيجاب أو السلب وبالتالي تنعكس هذه الثقة على عملية اتخاذ القرار.

• اتضح أن هناك اتفاق بين مانحي الائتمان حول العناصر التي تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي التي قد تؤثر على قراراتهم.

2.5.3 توصيات الدراسة:

بناءً على ما تقدم هناك بعض التوصيات التي يمكن عرضها في النقاط التالية:

• أن يتم الاتفاق بين المصارف بضرورة تقديم العملاء لقوائمهم المالية والمرفقة بتقرير المراجع الخارجي قبل النظر في طلبات التسهيلات المقدمة، وأن لا يتم منح أي تسهيلات تجارية إلا بعد الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي والبيانات المالية التي تمت مراجعتها للنشاط المطلوب تمويله، وهذا من شأنه أن يساعد في زيادة الاهتمام بتقرير المراجع الخارجي.

• ينبغي على المراجعين الخارجيين مراعاة تحقيق الشفافية في تقاريرهم مع المحافظة على مصداقيتها، حيث يؤدي عدم المصداقية في التقرير إلى خلق حالة الشك وعدم الثقة في مهنة المراجعة بصفة خاصة وإلى فقدان الثقة من جانب المستخدمين في تقرير المراجع الخارجي ومدى مصداقية القوائم المالية محل التقرير.

• التركيز على البعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي باعتباره يلعب دوراً هاماً في بناء شخصية المراجع الخارجي والتي تتوقف عليها جودة الأداء المهني له.

- في الختام نوصي بمحاولة دراسة الموضوع من خلال مراجعة ودراسة حالات الائتمان الفعلية التي تمت في المصارف التجارية خلال فترة زمنية محددة للخروج بنتائج حول تأثير تقرير المراجع الخارجي في القرار الائتماني.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الأجهوري، عمرو على (2010)، "تأثير رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية على قرار منح الائتمان في البنوك المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الأسود، هاني رجب (2011)، "تحليل قدرة مستخدمي القوائم المالية في البيئة المصرية على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعة والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات" دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- توماس، وليم وهنكي، امرسون (1997)، "المراجعة بين النظرية والممارسة"، ترجمة أحمد حامد الحجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض.
- جربوع، يوسف محمود، أبو معمر، فارس محمود (2005)، "مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 77، العدد27.
- الحبيب، مجدي عبدالكريم (2001)، "الإحصاء اللابارمتري الحديث في العلوم السلوكية"، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- حنفي، عبدالغفار، عبدالسلام أبو قحف (1991)، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وانجرو، أيمان (2006)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي

السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، اللاذقية، المجلد 28، العدد3.

- الدويري، صفوت مصطفى (2009)، "أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات منح الائتمان"، دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول.
- الراوي، خالد وهيب (2001)، " إدارة العمليات المصرفية"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- الزبدية، رامي محمد والذنيبات، علي عبدالقادر (2012)، "أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3.
- زغلول، جودة عبدالرؤوف (1999)، انعكاسات تعديل تقرير مراقب الحسابات بفرض الاستمرار على سلوك متخذي قرار منح الائتمان، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، الإسكندرية، العدد الثاني والثالث والرابع.
- زهران، علاء الدين محمود (1996)، "قياس الآثار المتوقعة لتحفظات مراقبي الحسابات على سلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- زين، علي أحمد (2011)، "أساسيات المراجعة-الإطار النظري والمجال التطبيقي"، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- الساكت، سناء محمد (2008)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن البنود الاحتمالية على قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.

• شحاته، صلاح إبراهيم (2009)، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة.
• الشواربي، عبدالحميد والشواربي، محمد (2002)،" إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
• الصبان، محمد سمير وعلي، عبدالوهاب نصر(2002)، "المراجعة الخارجية- المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
• عاشور، أيهاب محمد، (2001)، "قياس مردود المراجعة الخارجية لخدمة القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
• عبدالله، خالد أمين (2012)، علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعملية، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
• العشيبي، بدر الدين فرج (2016)، مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار،"دراسة استكشافية على عينة من المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
• عمر، السيد أحمد مصطفي، (1992)، "إعداد المقترحات الأولية لمشروعات البحوث-مع نموذج للتطبيق" منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
• غريب، عادل ممدوح (2007)، "مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية"، دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 1.

• كمال، صالح (2012)، "أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

• لطفي، أمين السيد (2008)، "علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة بقرارات منح القرض"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.

• لطفي، أمين السيد (2009)، "علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

• مختار، إبراهيم (1993)،"التمويل المصرفي–منهاج لاتخاذ القرارات"، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

• مطر، محمد (2010)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

• مناعي، حكيمة (2009)، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية العلوم الاقتصادية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

• Al Thuneibat, A., (2009), "Auditing in the Light of International standards", Al- Ruz Press Co., Amman – Jordan, Second Edition.

• Elder, R. J., Beasley, M. S. and Arens, A. A. (2010), Auditing and Assurance Services, New York Prentice- Hall.

• Kabajeh et.al, (July 2012), " Informational Content of Auditor's Report and it's Impact on Making Decisions from Lenders and

Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms", International Journal of Humanities and Social Science, Vol.2, No.14.

- Soltani, Bahram (2007), Auditing: An International Approach, Prentice-Hall, Pearsan Education, England.